

أزمة الثورة التونسية في نخبها



العام التونسي للشغل، لكن لا شيء تغير بسبب اختلاق الأزمات السياسية الحكومة وتشكيل حكومة جديدة في حركة عبثية، والأمر نفسه من خلال إجراء انتخابات متتالية نصفها بالشفافية ثم تلفت عنها ونجحت عن حيل قانونية وسياسية من أجل الدعوة إلى انتخابات مبكرة.

إن الصراع السياسي البارز على السطح، وما يتبعه من مبادرات للحوار أو «الحلقة الحيا السياسية»، أو اعتصامات لحل البرلمان، ومعارك النزاع بين الرؤوس الثلاثة للسلطة، كلها تعبر عن رغبة في منع الاستقرار السياسي الذي لا شك أنه سيكشف أحجام مختلف القوى ومحدودية شعاراتها وأفكارها، وسيعري النخب التي وضعت يدها على الثورة واختلطتها ومنعت أي تغييرات جديدة خادمة للناس.

الدولاب (منطقة نطوية بولاية القصيرين)، واعتصامات أخرى اعاققت توزيع الغاز المنزلي، أو مياه الشرب من مدينة داخلية إلى أخرى كبيرة، لا تحكمها المخاوف على هيبة الدولة ومحاذير تفككها كما تظهره حملة دعائية واسعة، بقدر ما تفسر بخوف قوى الهيمنة التقليدية من واقع جديد يتم فرضه بالقوة وينجح في إعادة توزيع الإنفاق ويخرج الدولة من مركزيتها إلى بعدها الوطني.

وبالتتبع، فإن السعي المحموم لتغيير الحكومات وخلق مناخ من التوتر السياسي والاجتماعي العالي هدفه الجيلولة دون استقرار يمكن الدولة من مراجعة أدوارها، وخاصة من استمرار قوى مناطقية محلية في المطالبة بتوزيع متوازن للتنمية.

ما الذي يمكن أن يتغير لو تمت الإطاحة بحكومة هشام المشيشي وحيء بحكومة جديدة؟ لا شيء، فقد جربت البلاد مختلف الحكومات منذ 2011، حكومات هيمن عليها الإسلاميون وحلفاء من «الحزب الثوري»، وجربنا حكومات «تكنوقراط» بعضها جاء نتيجة لحوار وطني برعاية الاتحاد

وتشترك الأحزاب والمنظمات الاجتماعية المختلفة (اتحاد عمال، واتحاد أرباب عمل) في مسعاها لمنع حصول تغييرات دراماتيكية على صورة الدولة وأدوارها قد تمكنها من الإمساك باليات جديدة للرقابة والمحاسبة، وهو السبب المفضل في موجة الاحتجاجات الموجهة والإضرابات والاعتصامات منذ 2011.

الهدف واضح، هو إجبار الدولة على الاستمرار في الإنفاق و«تحقيق الرفاه» ولو لفئات محدودة بدل التفرغ لمعالجة أخطاء الماضي وبناء رؤية لخلق تنمية في المناطق الداخلية تقدر من خلالها على استعادة أبنائها المهجرين إلى الأحياء الشعبية المحيطة بالمدن الكبرى، وهي أحياء شبيهة بمدن الصفيح من حيث الفقر وغياب الخدمات وكثرة الجريمة.

ونستطيع هنا أن نفهم موجة التخوين والإرانة التي أظهرتها قوى المركز ضد احتجاجات «عيفة» عرفتها مدن داخلية، بعد أن تشكلت تنسيقيات محلية في مناطق وجود النفط والنفوسات وقامت بتعطيل الإنتاج بغاية دفع الحكومة إلى تقديم مشاريع تنمية جديدة لفائدة تلك المناطق.

إن الحملة على اتفاق «الكامور» (منطقة تمرکز لآبار نط بولاية تطاوين)، والهجوم على اعتصام

وهذه المقاربة، التي نجحت إلى حد ما لدى الدول النفطية الخليجية قبل أن تتم مراجعتها وتصويبها، هي العنصر الرئيسي في إفشال ثورة 2011 واختطافها من ثورة لكسر المركزية المهيمنة على الدولة، وتحويلها إلى قوة لإعادة إنتاج صورة الدولة «الحاضرة»، فقتلت منذ نهاية السبعينات وكانت هدفا لاحتجاجات شعبية كان أبرزها «ثورة الخبز» في يناير 1984.

وبدل أن تكسر الثورة هيمنة المركز، أي هيمنة الدولة والقوى المستفيدة منها، وتوسع دائرة «إنفاقها» على مدن الهامش والفقر التي كان ظهورها تعبيرا عن فشل الدولة الوطنية، فإن النخب انقلبت على الثورة تحت عناوين براقية وأعدت تقوية النموذج القديم لصورة الدولة، وحصلت منه على مزايا جديدة في شكل زيادات في الرواتب والعلاوات وإنفاق سخي على مشاريع استعراضية.

ربما نجح الصراع السياسي في التغطية على حقيقة ما يجري والإيهام بوجود قوى «ثورية» وأخرى «رجعية» تريد العودة إلى مرحلة ما قبل الثورة.

لكن الأقرب إلى الحقيقة هو غياب القوى المعبرة عن الثورة وشعاراتها الإستراتيجية في بناء دولة وطنية تقوم على المصالحة بين المركز والهامش وإعادة تصويب التفاوت الجهوي والطبقي على قاعدة توزيع عادل للمنافع والواجبات.

وتشترك الأحزاب والمنظمات الاجتماعية المختلفة (اتحاد عمال، واتحاد أرباب عمل) في مسعاها لمنع حصول تغييرات دراماتيكية على صورة الدولة وأدوارها قد تمكنها من الإمساك باليات جديدة للرقابة والمحاسبة، وهو السبب المفضل في موجة الاحتجاجات الموجهة والإضرابات والاعتصامات منذ 2011.

الهدف واضح، هو إجبار الدولة على الاستمرار في الإنفاق و«تحقيق الرفاه» ولو لفئات محدودة بدل التفرغ لمعالجة أخطاء الماضي وبناء رؤية لخلق تنمية في المناطق الداخلية تقدر من خلالها على استعادة أبنائها المهجرين إلى الأحياء الشعبية المحيطة بالمدن الكبرى، وهي أحياء شبيهة بمدن الصفيح من حيث الفقر وغياب الخدمات وكثرة الجريمة.

ونستطيع هنا أن نفهم موجة التخوين والإرانة التي أظهرتها قوى المركز ضد احتجاجات «عيفة» عرفتها مدن داخلية، بعد أن تشكلت تنسيقيات محلية في مناطق وجود النفط والنفوسات وقامت بتعطيل الإنتاج بغاية دفع الحكومة إلى تقديم مشاريع تنمية جديدة لفائدة تلك المناطق.

إن الحملة على اتفاق «الكامور» (منطقة تمرکز لآبار نط بولاية تطاوين)، والهجوم على اعتصام

شروط من بينها عدم وجود قيادة تعبر عن مطالب الناس الذين تحركوا، وهو ما سهل اختطافها من أحزاب أغلبها كان قد انتهى عمليا منذ سنوات، وكان يتكفي بإصدار بيانات بين الفينة والأخرى لتسجيل حضوره.

لقد ظل وعي تلك الأحزاب والمجموعات الفكرية الكثيرة محتجزا عند لحظة الصراعات الجامعية بين إسلاميين ومجموعات يسارية أو قومية، لم يكن فيها فكر ولا ثقافة ولا قيم، فقط صراع يقوم على مبدأ إلغاء الآخر وإجباره على التخفي من خلال «العنف الثوري»، وهو مناخ تم استنساخه بعد الثورة وجرى فرضه على الناس كاولوية سياسية وإعلامية.

ما ينظر إليه على أنه مسار ثوري الآن، هو بمثابة انقلاب على الثورة والرسائل التي حملتها بشأن التغيير الاجتماعي والكشف عن محدودية الدولة الوطنية في تحقيقه دون عمق إقليمي أوسع.

ويعود هذا العجز في عمقه إلى إسقاط النخب، من البداية، لرؤية طوباوية على دولة الاستقلال.

فقط عند الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة والشباب الذين استلموا الحكم معه في 1956 إلى

المصدر الوحيد للرفاه، واحترق القطاع العام، الذي تديره، والوظائف والمزايا.

لم تكن ثورة على الرئيس الراحل زين العابدين بن علي، ولم تكن بها شعارات سياسية، لكن النخب غلت على حقيقة تلك الثورة وحرقت مطالبها إلى ثورة على الاستبداد أو معركة من أجل الحريات، وهذا لا يعني بالمطلق تبرير عجز النظام السابق عن فتح الباب أمام التعدد السياسي والإعلامي وتحويله إلى عنصر داعم لاستمرار سلطته مثلما يتم توظيفه الآن على نطاق واسع لحرف اهتمام الناس بقضاياهم الحقيقية وتحويل الانتظار إلى الصراعات السياسية.

لقد تم اختطاف الثورة من لحظة توصيفها بأنها معركة ضد بن علي، وذلك حين استعانت مختلف التيارات والمجموعات السرية بآلياتها القديمة في فهم ظاهرة طارئة ومعقدة، فأخرجت تلك الانتفاضة السريعة من واقع الناس ومطالبهم إلى واقع سياسي مازوم قائم على الصراع والنفي بين مختلف الخصوم السياسيين.

لم تكن ثورة بمفهومها العلمي لغيب

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

من البداية أسقط كثيرون مفاهيم طوباوية على ثورة تونس، فمنهم من رآها «ثورة للباسمين» كانوا ولدت من بين ذفات الكتب، ومنهم من رآها «ربيعا عربيا» كناية على تدخل العامل الخارجي، وعلى أنها مؤامرة صهيونية، وهو التفسير الذي تلجأ إليه فئة من المثقفين العرب للتغطية على عجزها في فهم الظروف التي قادت الاحتجاجات التي انطلقت بعد حرق أحد الشبان لنفسه في مثل هذا اليوم من 2010 ثم توسعت لتنتقل بسرعة من تونس إلى دول عربية مختلفة.

لم تكن ثورة على الرئيس الراحل زين العابدين بن علي، ولم تكن بها شعارات سياسية، لكن النخب غلت على حقيقة تلك الثورة وحرقت مطالبها إلى ثورة على الاستبداد أو معركة من أجل الحريات، وهذا لا يعني بالمطلق تبرير عجز النظام السابق عن فتح الباب أمام التعدد السياسي والإعلامي وتحويله إلى عنصر داعم لاستمرار سلطته مثلما يتم توظيفه الآن على نطاق واسع لحرف اهتمام الناس بقضاياهم الحقيقية وتحويل الانتظار إلى الصراعات السياسية.

لقد تم اختطاف الثورة من لحظة توصيفها بأنها معركة ضد بن علي، وذلك حين استعانت مختلف التيارات والمجموعات السرية بآلياتها القديمة في فهم ظاهرة طارئة ومعقدة، فأخرجت تلك الانتفاضة السريعة من واقع الناس ومطالبهم إلى واقع سياسي مازوم قائم على الصراع والنفي بين مختلف الخصوم السياسيين.

لم تكن ثورة بمفهومها العلمي لغيب

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة

رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير

مختار الدبابي

كرم نعمة

منى المحروقي

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة اليعقوبي

تصدر عن

Al-Arab Publishing House

المكتب الرئيسي (لندن)

The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road

London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999

Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department

Tel: +44 20 8742 9262

ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk

editor@alarab.co.uk

السودان يخرج من حفرة الإخوان

الجماعات الدينية التي أثبتت عبر أكثر من ثلاثين سنة أنها قادرة على تعقيد صلته بالعالم وتدميره.

السودان اليوم بلد ينبغي عدم مساعلته فهو في حاجة إلى إعادة تأهيل لا على مستوى علاقاته الخارجية وحسب بل وأيضا على مستوى بنيته الداخلية، إنه يحتاج إلى الاشتباك بالمفاهيم العصرية التي يمكنه من خلالها أن يتخلص من آثار تراثه الإخواني وإلا لن يكون نافعاً القبول به عضواً في العائلة الدولية فيما لا يزال مجتمعه متصلاً بالفكر الإخواني.

الخروج من الحفرة الإخوانية معناه تخليط المجتمع من آثار الإخوان.

ومن المضحك فعلاً أن يتحدث البعض بغضب عن إقبال السودان على تطبيع علاقاته بإسرائيل. ذلك لأن إسرائيل كانت مرنة ولبينة حين قبلت بأن تقيم علاقة دبلوماسية مع دولة مثل السودان. ينبغي أن نرى بعين مفتوحة وأن لا نسمح للعلمي العقائدي بأن يمنعنا من رؤية الحقائق كما هي.

صحيح أن السودان قد تم إخراجها من لائحة الدول الراحبة للإرهاب غير أنه في حاجة ماسة إلى من يمد له يد العون لكي ينسى ماضيه الإخواني المظلم ويلتحق بالعصر. ذلك ما لا يمكنه القيام به بنفسه. إنه في حاجة إلى دول متقدمة يتبادل معها المصالح. لديه ما يقدمه مقابل ما يقدم إليه. وهو لا يملك وقتاً لكي يراجع أجندات

انتزعه فكر الإخوان من الواقع وصار يغريه بالخلافة في عالم خيالي. وهو ما يسر له تبني الجماعات الإرهابية ودعمها على حساب مصير الشعب السوداني الذي لم يعد قادراً على رؤيته. في خضم الكارثة التي كان الشعب السوداني يعيشها كان الرئيس الإخواني يعلن عن انتصاراته الكئيبة.

الآن يقبع البشير في السجن وأعدت الدولة الجديدة النظر في علاقة الدين بالدولة. تلك خطوة ثورية كان لا بد منها من أجل أن يخرج السودان من الحفرة الإخوانية التي وقع فيها منذ أكثر من ثلاثين سنة ومن أجل أن يخرج إلى العالم باعتباره دولة ضائعة في حاجة إلى إعادة تأهيل ليكون صالحاً للانتساب إلى العائلة الدولية.

لقتل المدنيين بحجة محاربة الشيطان الأكبر حسب التسمية الإيرانية. لقد أدخل التراي من خلال تلميذه الوفي الذي انقلب عليه في ما بعد عمر البشير السودان في دوامة لم يكن البلد الفقير يقوى على مواجهتها أو الخروج منها.

وهذا ما حدث حين تم ضم السودان إلى قائمة الدول الراحبة للإرهاب. يومها فرضت عليه عقوبات دولية فتحت أمام البشير باب الحروب الأهلية التي لم يجد أمامه بديلاً عنها من أجل أن ينهي حالات التمرد التي صارت الحركات الثورية تتسابق في الالتحاق بها. وفي سياق تلك الحروب ارتكب نظام الحكم بقيادة البشير جرائم ضد الإنسانية كانت الإبادة البشرية عنوانها.

وفي ظل الإهمال الدولي الذي أحبط به السودان كان البشير يقود ثورة إخوانية حاملاً عصاه وهو يرقص محاطاً بحشود من مناصريه الذين صاروا يتنقلون بخفة بين تحولاته في الطريق المظلمة التي لا نهاية لها. في هذه الأثناء فرغت سلة الغذاء وصار السودان محكوماً بقوانين التشريعة المكان الأمثل الذي تشير إليه جماعة الإخوان باعتباره نموذجاً لنجاح تجربتها في عزل شعب عن الحياة الحديثة.

في حقيقته فقد خسر السودان وقتاً عزيزاً لا يمكن تعويضه، وفي واقعه فقد شهد نزوحاً لكفاءاته العلمية والفكرية لا يمكن استعادتها. ولم يربح إلا حيل التراي وألغابه اللغوية فيما عمل البشير على تمزيق نسيجه الاجتماعي وأضعا الولاء للجماعة الإخوانية فوق الولاء للوطن الذي صار سباجه أعلى من أن يتم التطلع من خلاله إلى العالم.

لعله إلى العالم.

لم يكن البشير مستبداً يملك مشروعا وطنياً، بل كان جاهلاً أمياً

فاروق يوسف
كاتب عراقي

كانت سنة 1989 سنة شؤم بالنسبة للسودان، دولة وشعباً. فبعد أن قام عمر البشير بانقلاب عسكري أطاح من خلاله بحكومة الصادق المهدي المنتخبة بدا واضحا أن البلد قد سلم قيادته لجماعة الإخوان المسلمين. وكان الإخوان حسن التراي الأب الروحي للثوريين وفي مقدمتهم البشير نفسه.

السودان خسر وقتاً عزيزاً لا يمكن تعويضه فقد شهد نزوحاً لكفاءاته العلمية والفكرية التي لا يمكن استعادتها ولم يربح إلا حيل التراي وألغابه اللغوية، فيما عمل البشير على تمزيق نسيجه الاجتماعي وأضعا الولاء للجماعة الإخوانية فوق الولاء للوطن

يومها سار السودان في الطريق التي لا رجعة منها وهي طريق الإرهاب. اختلط الدين بعالم الجريمة وصار السودان يتبع عن العالم حتى اختفى نهائياً وهو يحمل على عاتقه مسؤولية عدد من الجرائم الكبرى التي نفذها منتسبو تنظيم القاعدة حول العالم.

أما لماذا ارتبط السودان بذلك الجرائم؟ فلأنه كان الملاذ الآمن لأولئك القتل.

لقد رفع البلد الذي يعاني سكانه من مشكلات معقدة راية الجهاد. ولم يكن ذلك الجهاد سوى الاسم الحركي

